

المحاكم البحرية المتخصصة

المطلوب إنشائها ودورها الإيجابي في الفصل في المنازعات البحرية

وتفعيل نصوص مواد القانون البحري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩

والمعاهدات البحرية الدولية المطبقة في مصر

بقلم الأستاذ/ نبيل فرج

المحامي البحري الدولي وعضو جمعية القانون

الدولي بلندن

والعضو المدرج بنقابات المحامين الأمريكية

والكندية والدولية

وعضو جمعية المحامين الأوروبيين بأسبانيا



الأجدر عملياً إنشاء دوائر بحرية متخصصة أو ما يطلق عليها «دائرة بحرية كلي» بكل محكمة ابتدائية يرئسها مستشار وقضاة متخصصين في القانون البحري المصري وملمين بجميع المعاهدات البحرية الدولية والمطبقة حالياً والنافذة المفعول في مصر، إذ أنه لا يخفى على أحد اليوم في هذا العصر الحديث من المشتغلين في مجال التجارة والصناعة البحرية في العالم أجمع أن التجارة والصناعة البحرية في دول العالم المتقدم أصبحت هي الركيزة الأساسية وعصب النهوض بالاقتصاد للعديد من دول العالم المتقدم، لذا كان لزاماً على الدول التي لم تلحق بهذه الدول المتقدمة في هذا المجال سرعة اللحاق بركب التطور والنهوض بهذه الصناعة الهامه بكل ما لديها من قوة وإمكانات لتساير هذه الدول المتقدمة، حيث أنه من أهم عوامل الارتقاء والنهوض بالتجارة والصناعة البحرية في مصر هو توفير المناخ القضائي والمظلة القضائية التي تحكم هذه الصناعة والتجارة البحرية والتي تعد محور وعصب العديد من اقتصادات دول العالم المتقدم، وتلعب هذا المناخ القضائي البحري المتخصص يستلزم لذلك وجوب إنشاء المحاكم البحرية المتخصصة وذلك بإضافة دوائر بحرية بكل محكمة ابتدائية لتختص بالفصل في جميع المنازعات والقضايا البحرية والحجوزات التحفظية البحرية وجميع ما يحكم القوانين والمعاهدات البحرية الدولية المطبقة في مصر، ولاشك أن هذه المحاكم البحرية المتخصصة ستسهم بشكل كبير جداً في تحديث

من الجدير بالذكر أن المنازعات القضائية البحرية الحالية سواءً منها المحلية أو الدولية لازالت تختص بها المحاكم المصرية بدوائرها التجارية أو ما يطلق عليها عملياً «دائرة تجاري كلي» ويرئسها مستشار بدرجة رئيس محكمة وهي وإن كانت تفصل في القضايا البحرية المعروضة عليها ضمن القضايا التجارية، إلا أنه من

الصناعة البحرية في مصر عن طريق سرعة الفصل في القضايا والمنازعات البحرية والحكم فيها من قضاة متخصصين ملمين بجميع القوانين والمعاهدات البحرية النافذة في مصر، وهو ما نطالب به سيادة المستشار وزير العدل والذي أحدث سيادته ظفره تقدمية كبيرة جداً بإنشاء المحاكم الاقتصادية في مصر وعملها منذ ٢٠٠٨/١٠/١ وهي ولاشك قفزة كبيرة جداً ومتطورة في اتجاه التقدم وتحديث النظام القضائي في مصر، وسنعرض بإيجاز بعض سلبات النظام الحالي المطبق حالياً وكذا أهم إيجابيات إنشاء المحاكم البحرية المتخصصة فيما يلي:

بعض سلبات النظام الحالي المطبق حالياً :

(١) إن من أهم سلبات هذا النظام المطبق حالياً هي إصدار الأحكام في جميع القضايا والمنازعات البحرية من قاضي غير متخصص، فالمتبع حالياً أن القاضي رئيس المحكمة الابتدائية المختص بالفصل بالدوائر التجارية هو قاضي عادى غير متخصص يفصل في القضايا المدنية والجنائية والتجارية والعمالية والأحوال الشخصية في ذات الوقت، فيحدث أن ينظر القاضي في القضايا التجارية ثم بعد ذلك القضايا المدنية ثم العمالية ثم الأحوال الشخصية، وهو أمر شاق جداً ومرهق للقاضي التجاري ومن الممكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على الفصل في القضايا والمنازعات البحرية والتي لا شك في إحتياجها للقاضي البحري المتخصص الملم بجميع المعاملات البحرية المحلية منها والدولية وكذا الدراية بجميع المصطلحات والمستندات البحرية المتخصصة باللغتين العربية والإنجليزية معا بما فيها سند الشحن والشاحن والناقل البحري والدور القانوني لكل منهم، وكذا مشاركة إيجار السفينة Charter Party، وكذا بوليصة التأمين Insurance Policy، وكذا الحجوزات التحفظية على السفن، إلى آخر ذلك من جميع القضايا والمنازعات البحرية المتخصصة والتي تحتاج للقاضي المتخصص في هذا الشأن.

(٢) إن المتبع حالياً هو اختصاص الدوائر التجارية بكل محكمة ابتدائية بالفصل في المنازعات البحرية والتي تتمركز حالياً في المدن التي تنشأ بها هذه المنازعات كالقاهرة وبورسعيد والسويس والألكندرية ودمياط ومعظمها من المدن التي بها موانئ بحرية ودوائر جمركية تستقبل الرسائل والشحنات البحرية الواردة لمصر أو المصدره منها، ومن المتعارف عليه أن دوائر المحاكم التجارية تظل في موقعها حوالى سنتان ثم تنتقل لمحاكم أخرى ثم تأتي دوائر تجارية أخرى بعيدة كل البعد عن القضايا والمنازعات البحرية والقوانين والمعاهدات البحرية المطبقة في مصر، مما قد يؤثر تأثيراً سلبياً في الأحكام الصادرة في هذه القضايا والمنازعات البحرية والتي تحتاج للقاضي البحري المتخصص.

(٣) إن النظام الحالي المتبع حالياً يؤدي لإطالة أمد المنازعات والقضايا البحرية في مصر والتي تمتد حالياً لمدة من سبع إلى عشر سنوات مع إدراجها في القضايا التجارية

العادية والتي تتسم بالكثافة من حيث العدد المنظور أمام المحاكم التجارية، فالجاري عليه العمل أن الدعاوى البحرية الحالية تستمر لمدة حوالى أربع سنوات أمام المحكمة الابتدائية فعادة ما تؤجل تأجيلات كثيرة للإنتهاء من ترجمة المستندات ترجمه رسمية ثم بعد ذلك إحالتها للخبير وخلاف ذلك من التأجيلات الطويلة ثم بالفصل فيها ابتدائياً يتم الطعن عليها بالإستئناف والتي تستمر أيضاً مدة حوالى ثلاث سنوات أخرى الأمر الذي يؤثر سلباً على إمكانية تحصيل الديون البحرية ومعظمها كبيرة في وقت وجيز، وهو غالباً ما يعتبره الأجانب فقداً وضياًعاً لحقوقهم حتى ولو تحصلوا عليها بعد عدة سنوات، الأمر الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على الصناعة البحرية في مصر وهروب الأجانب من الإستثمارات البحرية في مصر خوفاً من الوقوع في هذه المنظومة المعقدة في المنازعات البحرية.

(٤) إن إحالة الدعاوى البحرية لمكاتب خبراء وزارة العدل وهو غالباً ما يكون خبير محاسي من خريجي كليات التجارة غير متخصص وليس خبيراً بحرياً يؤدي أيضاً لصدور التقارير المغلوطة والتي تنتهي لنتائج غير صحيحة وغير متصلة بحقيقة مواضيع المنازعات والقضايا البحرية، إذ كيف يصدر خبير محاسي تقريراً فنياً عن منازعة بحرية وعلاقات بحرية تحتاج لخبير بحري متخصص ملم بجميع المعاملات البحرية والتجارية الدولية بما فيها عمليات الإستيراد والتصدير والشحن والتفريغ وسندات الشحن ومشارطات الإيجار والتأمين البحري إلى آخر ذلك من جميع المنازعات البحرية الدولية والتي هي في حاجة ماسة للخبير المتخصص، وهو ما يؤثر تأثيراً سلبياً في تقارير الخبراء الصادرة في هذه المنازعات البحرية مما يعكس سلباً على الأحكام الصادرة في هذه القضايا البحرية.

(٥) عدم وجود المترجمين البحرين المتخصصين يؤثر كذلك في التراجم الصادرة والمقدمه للمحكمة قبل الفصل في المنازعات البحرية، إذ لاشك أن عملية الترجمة للمستندات البحرية تحتاج للمترجم المتخصص والملم بالمصطلحات البحرية المتخصصة لكي لا يتعد تماماً عن المعنى المقصود للمصطلح أو اللفظ البحري المقصود والمذكور في المستندات المقدمه في المنازعات البحرية وربما يغير معناه تماماً بغير قصد مما قد يؤثر على مجريات الأمور في الدعاوى البحرية ويحدث اللبس والأخطاء الجسيمه، ويتبين هذا الأمر عند ترجمة الإختصاصات للمصطلحات البحرية كمثل ذكر حرفي B/L فأحياناً يقوم المترجم بترجمتها بى/ال كما هي في حين أن المقصود بها هي سند الشحن أو Bill of Lading، وكذا C/P فيقوم بترجمتها سى/بى في حين أنها إختصار لكلمة مشاركة إيجار السفينة Charter Party وهكذا مما يؤثر أيضاً تأثيراً سلبياً على الفصل في أحكام هذه المنازعات والقضايا البحرية.

أهم إيجابيات إنشاء المحاكم البحرية المتخصصة.

ومن ناحيه أخرى فإن أهم إيجابيات نظام المحاكم البحرية المتخصصة والتي نطالب



بإنشائها وإلحاقها بدوائر كل محكمة ابتدائية تقع في مقر كل ميناء بحري أو منطقته
جمركية على الأقل هي ما يلي:

(١) إن من أهم إيجابيات هذه المحاكم البحرية المطالب بتطبيقها هي إصدار الأحكام في جميع القضايا والمنازعات البحرية من القاضي المتخصص المدرك والملم بكل النواحي والمعاملات البحرية والتجارة الدولية والنقل البحري وكذا الدراية بجميع المصطلحات والمستندات البحرية المتخصصة باللغتين العربية والإنجليزية معاً بما فيها سندات الشحن وأطرافه راسل ومرسل إليه والشحنة وأنواعها وبياناتها والشاحن والناقل البحري والدور القانوني لكل منهم، وكذا مشارطات إيجار السفينة، وكذا بوالص التأمين، وكذا الحجزات التحفظية على السفن، إلى آخر ذلك من جميع القضايا والمنازعات البحرية المتخصصة ولا يشغل بقضايا ومنازعات أخرى كالقضايا المدنية والجنائية والعمالية والأحوال الشخصية، فلا يخفى على أحد أن التخصص هو سبب نجاح جميع الدول الأوروبية المتقدمة، مما يؤثر تأثيراً إيجابياً كبيراً على الفصل في القضايا والمنازعات البحرية والتي لا شك في احتياجها لهذا القاضي البحري المتخصص وهو ما نطالب به سيادة المستشار وزير العدل بالأخذ بهذا الإقتراح وتطبيقه.

(٢) ويعد ثانياً من إيجابيات هذا النظام المقترح هو توفير القاضي البحري المتخصص في دائره المحكمة البحرية والذي لا يتغير كل فترة الستة أشهر المتبعه في هذا الشأن، وإذا فرض بتغييره فيأتي مكانه قاضي بحري متخصص آخر في ذات المحكمة البحرية ليختص بالفصل في المنازعات والقضايا البحرية فقط، مما يستوجب إنشاء دائرة بحرية بكل محكمة ابتدائية بها ميناء بحري أو دائرة جمركية تختص بالفصل في المنازعات البحرية والتي تتمركز حالياً في المدن التي تنشأ بها هذه المنازعات كالقاهرة وبورسعيد والسويس والأسكندرية ودمياط والعين السخنة وغير ذلك من المدن التي بها موانئ بحرية ودوائر جمركية تستقبل الرسائل والشحنات البحرية الواردة لصر أو المصدرة منها، مما قد يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأحكام الصادرة في هذه القضايا والمنازعات البحرية والتي تحتاج للقاضي البحري المتخصص.

(٣) ويعد ثالثاً من إيجابيات هذا النظام المقترح هو تقصير أمد المنازعات والقضايا البحرية في مصر أو ما يعرف بمبدأ « العدالة الناجزة » وتقصير هذه المنازعات لمدة أكثرها سنة على الأقل لنظرها أمام المحكمة البحرية الابتدائية والإستئنافية كذلك مساواة بالدول المتقدمة حيث سيتم فصلها عن القضايا التجارية العادية والتي تنسم بالكثافة من حيث العدد المنظر أمام المحاكم التجارية، فإمام القاضي البحري باللغة الإنجليزية وإمامه بالمستندات البحرية المتخصصة والمصطلحات البحرية ستغنيا عن طلب الترجمة والمدة التي تطول بسببها، وستغنيا أيضاً عن الإستعانة بخبير محاسبي غير متخصص وإستمرار الدعاوى بمكاتبات الخبراء ما يزيد عن الستة بلا فائدة وبلا نتيجة قاطعة أو تقرير وافي في هذه المنازعات

البحرية، فيكون القاضي البحري هو الخبير والمترجم والقاضي المتخصص في ذات الوقت، مما يؤثر تأثيراً إيجابياً على سرعة الفصل في القضايا والمنازعات البحرية وفي أسرع وقت ممكن وصدورها من قاضي متخصص في القانون البحري فقط، الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على إمكانية تحصيل الديون البحرية والتي يكون معظمها كبيرة وفي وقت وجيز، مما يشجع الأجانب على الإستثمار في مصر وتكون مصر جاذبه للإستثمارات الأجنبية في هذا المجال، فيدرك الأجنبي أنه في حالة حدوث أى نزاع قضائي في مصر يكون طرفاً فيه سيحصل على حقه بسرعة إن كان له مقتضى وفي وقت مناسب، الأمر الذي يؤثر تأثيراً إيجابياً على الصناعة البحرية في مصر.

(٤) ومن أهم إيجابيات هذا النظام المقترح هو الإستغناء عن إحالة الدعاوى البحرية لمكاتب خبراء وزارة العدل والذي يكون غالباً خبيراً محاسبياً غير متخصص وليس خبيراً بحرياً، فوجود القاضي البحري المتخصص يعني عن الإستعانة بالخبير المحاسبي والذي غالباً ما يصدر التقارير المغلوطة والتي كثيراً ما تنتهي لنتائج غير صحيحة وغير متصلة بمواضيع المنازعات والقضايا البحرية، فالقاضي البحري المتخصص يكون هو الخبير البحري أيضاً وذلك بإمامه بجميع المعاملات البحرية والتجارية الدولية بما فيها عمليات الإستيراد والتصدير والشحن والتفريغ وسندات الشحن ومشارطات الإيجار والتأمين البحري إلى آخر ذلك من جميع المنازعات البحرية الدولية، وهو ما يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأحكام الصادرة في هذه المنازعات والقضايا البحرية وسرعة الفصل فيها.

(٥) ومن أهم إيجابيات هذا النظام المقترح هو عدم الحاجة لترجمين غير متخصصين عملياً في هذا المجال البحري المتخصص يؤثرون سلباً في الترجمة الصادرة للمستندات البحرية، فوجود القاضي البحري المتخصص والملم باللغة الإنجليزية يعني عن المترجم غير المتخصص فيكون هو القاضي والمترجم في ذات الوقت وذلك بإمامه بالمصطلحات البحرية المتخصصة ولا سيما الاختصاصات البحرية ويكون هو الأقدر على فهم المقصود بالمصطلحات البحرية المدرجة بالمستندات المقدمه بالدعاوى والمنازعات البحرية، وبذلك لا يتعد عن المعنى المقصود للمصطلح أو اللفظ البحري المقصود منه والمذكور في المستندات المقدمه وبالتالي لا يغير من معناه أو مفهومه مما قد يؤثر تأثيراً إيجابياً على مجريات الأمور في الدعاوى البحرية، ويؤثر بدوره تأثيراً إيجابياً على الفصل في هذه المنازعات والقضايا البحرية.

وخلاصة ذلك: إن إنشاء هذه المحاكم البحرية المتخصصة وإلحاقها بدائرة كل محكمة ابتدائية بكل مدينة بها ميناء بحري أو دائرة جمركية وتوفير القاضي البحري المتخصص بها يوفر الوقت والجهد ويؤدي لسرعة الفصل في القضايا والمنازعات البحرية مما يشجع على زيادة الإستثمارات البحرية في مصر، وهو ما نطالب به سيادة وزير العدل بتبني هذا الإقتراح الهام.

